شنـاشيـل

دولة متوحشة بالثلاث

■ عدنان حسين

الدولة الفاشلة متوحشة بالضرورة، كما الولد الفاشل سيئ الأخلاق.. كانت دولة صدام حسين متوحشة لأنها فاشلة، وها هي دولتنا التي أقمناها بعد سقوط دولة صدام حسين وأدّعينا بانها ستكون نقيضها.. ها هي تثبت مرة أخرى فشلها وتعبّر عن هذا الفشل بوحشيتها.

دولتنا هذه سجّلت في غضون سنة واحدة، بـ ١٢ شهراً و٣٦٥ يوماً، ٣٧٢ انتهاكاً ضد الإعلام والإعلاميين، لتحتل مركز الصدارة في العالم على هذا الصعيد. فالتقرير السنوي الذي أصدره مرصد الحريات الصحفية في العراق لمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة في الثالث من أيار أفاد بأن الانتهاكات والهجمات والاعتداءات "الشرسة" التي تعرض لها الصحفيون والإعلاميون في مدن العراق، بما فيها إقليم كردستان العراق، منذ الثالث من أيار العام الماضي تصاعدت بنسبة ٥٥ في المئة مقارنة بالسنة السابقة، لتبلغ ٣٧٢ انتهاكاً، وأضاف أن العراق تصدّر بلدان العالم قاطبة في مجال "إفلات الجناة من العقاب".

ورصد التقرير ٩١ حالة اعتداء بالضرب "تعرّض لها صحفيون ومصورون ميدانيون من قبل قوات الأمن والجيش العراقيين"، فيما "أعتقل واحتجز ٦٧ صحفياً واعلامياً، تفاوتت مدد اعتقالهم و احتجازهم"! ولاحظ أن "السلطات الأمنية أغلقت ٩ مؤسسات اعلامية، أعيد للعمل ٨ منها وما زالت واحدة مغلقة إلى الآن، وتعرضت ١١ مؤسسة اعلامية للمداهمة والعبث بمحتوياتها وتهشيم بعض أجهزتها، وسجلت ٦٩ حالة تضييق و٤٩ حالة منع و٨ هجمات مسلحة تعرض لها صحفيون ومؤسسات إعلامية، و٥٦ حالة لانتهاكات مختلفة"... وكل هذه الحالات، أو الأغلبية الساحقة منها، نفّذتها بكل فخر وأعتزاز قواتنا الباسلة !! قوات الأمن والجيش التي حلمنا ونحن نناضل ضد صدام ودولته الفاشلة أن تكون وطنية ، أي أن تكون رحيمة، أي ان تنصرف الى مهمتها الأساس وهي حماية الوطن والمواطن وليس إهانة المواطن .. والوطن بالضرورة.

كل هذا يحدث للإعلاميين بالرغم من كاميراتهم وعيونهم المفتوحة على الآخر وأقلامهم وكومبيوتراتهم العاملة على مدار الساعة، وبالرغم من المؤسسات التي تقف وراءهم .. ما الذي فعلته إذاً هذه القوات بالمواطنين العاديين الذين لا حول لهم ولا قوة لهم؟ أي سجل مخز من البطش سطّرته هذه القوات في دفتر واجباتها اليومية ما دامت قد ارتكبت كل هذه الأعمال المخزية في حق الإعلاميين؟

وزاد تقرير المرصد على ما سرده من حالات الإنتهاك تلك قائلاً انه "في الوقت الذي سجلت فيه ١٢ حالة قتل للصحفيين خلال الفترة المذكورة، يحتل العراق المرتبة الأولى على مؤشر الإفلات من العقاب، وهو في مقدمة البلدان التي يجري فيها اغتيال الصحفيين بصفة متكررة، ولا تتمكن فيها الحكومات من ملاحقة الجناة، ولم تحقق السلطات بصفة جدية في أي من حوادث قتل الصحفيين منذ العام ٢٠٠٣، كما لم يتم جلب أي من الجناة أمام العدالة".

ان دولة لا تتردد في انتهاك حقوق الإعلاميين وكراماتهم على هذا النحو السافر وبهذا المقدار الهائل لهي دولة متوحشة بالثلاث وفاشلة بالثلاث، يُحار مواطنوها في توصيفها، ودولة كهذه مدعاة للتبرؤ منها.. انها دولة لا تستحق الحياة، فهي ليست الدولة التي حلمنا بها وناضلنا في سبيلها وضحيّنا من أجلها.

الانسحاب: "بعض القطعات" باقية.. وواشنطن تفتش عن ثغرات بغداد

جون بونر لا يوصي برقم لحجم القطعات لكنه يرجح التمديد لـ(١٠٠٠٠) مقاتل

حتى عند دعمه لفكرة إبقاء بعض القطعات الاميركية، فان بونر ذكر أن الموقف حساس من الناحية السياسية في العراق وفي الولايات المتحدة، خصوصاً مع تعهد أوباما بالانسحاب في الموعد

يأمل بونر أن يبدأ المسؤولون العسكريون والدبلوماسيون بمحادثات جدية مع العراقيين لتحديد ثغرات الاستعداد الأمني وان يحاولوا التوصل إلى اتفاق بأسرع ما يمكن

□ ترجمة المدى

بعد زيارة على مستوى رفيع إلى العراق قال رئيس مجلس النواب الاميركي جون بونر بأنه سيدعم إبقاء بعض القطعات الاميركية في العراق بعد نهاية العام ٢٠١١ وهو الموعد المتفق عليه لسحب كافة القطعات من العراق.

وفي مقابلة له مع عدد من الصحفيين قال بونر انه توصل إلى ذلك القرار بعد لقاءات مع المسؤولين الاميركان العسكريين والدبلوماسيين المتواجدين في العراق بالإضافة إلى محادثات مع رئيس الوزراء نوري المالكي التي أقنعته بضرورة سد الثغرات في الإجراءات الأمنية العراقية.

وقال السيد بونر "اعتقد إن العراق يحتل مكانا بارزا في اهتمامنا بأمننا القومي على المدى القريب والبعيد"، وأضاف أن "أميركا قد استثمرت أموالا طائلة في العراق ومن غير المعقول أن ترحل بهذه السهولة".

وقال "اعتقد انه يجب ترك قوة من القطعات الاميركية، وكلما أسرعت الإدارة في التفاوض مع الحكومة العراقية بهذا الشأن كلما كان ذلك أفضل لنا".

إن السيد بونر له وزن كبير في الكونغرس الاميركي بصفته على رأس الجمهوريين ورئيس موظفي البيت الأبيض وان وجهة نظره ستكون حاسمة في تأطير الموقف العسكري والمالي للأغلبية في الكونغرس بشأن العراق. من المحتمل أن يواجه السيد بونر مقاومة من أعضاء كلا الحزبين الذين يعتقدون أن الاحتلال قد طال كثيرا وانه مكلف جدا للولايات المتحدة خاصة مع الصراعات الحالية حول عجز الميزانية.

بموجب الإطار الحالي، فان على كافة الجنود الاميركان أن يكونوا خارج العراق قبل بداية عام ٢٠١٢، وهذا الموعد محدد بموجب اتفاقية بين البلدين. لكن هناك إيضاحات بأن الحكومة العراقية ترغب في طلب إبقاء بعض القطعات لفترة أطول. اقترح وزير الدفاع الاميركي روبرت غيتس إمكانية إبقاء بعض القوات الاميركية في العراق.

حتى عند دعمه لفكرة إبقاء بعض القطعات الاميركية في العراق، فان بونر ذكر بان الموقف حساس من الناحية السياسية في العراق وفي الولايات المتحدة، حيث تعهد الرئيس الاميركي أوباما بسحب القطعات الاميركية من العراق.

قال بونر انه ليس لديه أية توصيات بشأن حجم القطعات التي قد تبقى في العراق، إلا أن العسكريين الاميركان يدرسون فكرة إبقاء قوة مؤلفة من ١٠٠٠٠ مقاتل.

في نهاية شهر نيسان كانت هناك قوة مؤلفة من ٤٧٠٠٠ من القطعات الاميركية في العراق. قال السيد بونر "العراق سيحتاج إلى المساعدة، واني آمل أن يبدأ مسؤولونا العسكريون والدبلوماسيون بمحادثات جدية مع العراقيين من حيث تحديد الثغرات في الاستعداد الأمني للعراقيين وان يحاولوا التوصل إلى اتفاقية بأسرع ما يمكن".

في المقابل، تواصلت مراكز الدراسات والبحوث في أمريكا بإصدار الاقتراحات والحلول للمشاكل الأمريكية في الشرق الأوسط وتركز هذه الأيام على موضوع واحد هو كيفية سحب القوات الاميركية من العراق مع تحقيق اكبر قدر ممكن من ضمانات ما تسميه الأوساط السياسية بالانسحاب الآمن.

مركز الشؤون الدولية التابع لجامعة نيويورك اصدر تقريرا يتضمن ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل العراق لما بعد الانسحاب الأمريكي الذي قال التقرير انه سيتحقق بحلول عام٢٠١٠.

ويقضي السيناريو الأول بأنه في حلول عام ٢٠١٠ وبسبب فشل النخب السياسية الحاكمة وتعاقب حكومات ضعيفة في بغداد، ستقتنع أعداد كبيرة من العراقيين بضرورة وصول قوى أخرى جديدة إلى السلطة.

ويتلخص السيناريو الثاني باحتواء الفوضى في العراق والحيلولة من دون انتشارها في منطقة الشرق الأوسط بإقناع دول الجوار بأن انهيار العراق، وانتشار عدوى الأفكار الثورية، وحالة اللااستقرار، ستؤدي إلى تهديد هذه الأنظمة التي عليها العمل سوية لتجنب انتشار حالة الفوضى في العراق إلى أراضيها.

أما السيناريو الثالث فيتمثل في عراق غارق في فوضى حرب أهلية تطول آثارها دول الجوار بطوفان اللاجئين، وتنامي نفوذ الجماعات الإرهابية وتهديدها، وتكون ساحة الصراع هي العراق.

التيار الصدري جدد من جهة أخرى رفضه تمديد بقاء القوات الامريكية في العراق بعد موعد الانسحاب مهدداً برفع التجميد عن جيش المهدي في حال استمر وجود تلك القوات. بينما تعهد من جهة أخرى باحترام القانون في حال رحيلها.

يقول عبد الهادي الدراجي، الناطق باسم زعيم التيار الصدري لشؤون المقاومة: لا شك أن سلاح القانون هو الذي سوف يسري بمجرد الانسحاب".

ومن جهته، يرى صلاح العبيدي، الناطق باسم التيار الصدري، ان "بقاء القوات الأمريكية يعني بشكل طبيعي إننا سنصعد أمرين؛ الاحتجاجات السلمية، وكذلك العمل العسكري ضد القوات الأمريكية".

ويبدو إن هذا التهديد يثير قلق الحكومة التي تقول إن تجميد الجيش كان عاملا مهما في تعزيز مفهوم المصالحة الوطنية مضيفة أن البرلمان هو الجهة الوحيدة المخولة بتمديد بقاء القوات الاميركية من عدمه.

ويعلق عامر الخزاعي، وزير المصالحة الوطنية:"من يقرر بقاء أو عدم بقاء القوات هم ممثلي الشعب في البرلمان الذين يمثلون مختلف الكتل السياسية، جيش المهدي لا يزال مجمداً.. وهذا التجميد عزز من مفهوم المصالحة الوطنية".

ويرى محللون إن موقف الصدريين هذا جاء بمثابة ضغط سياسي على الأطراف العراقية من جهة وتهديد صريح للقوات الأمريكية من جهة أخرى باتجاه استبعاد خيار تمديد بقاء تلك القوات إلى ما بعد الانسحاب.

في السياق ذاته، التيار الصدري حدد الثالث والعشرين من الشهر الجاري موعدا للاستعراض السلمي الذي دعا إلى إقامته زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، هذا الاستعراض يقول الصدريون انه يهدف إلى إظهار حجم قواعدهم الشعبية مؤكدين انه سيكون سلميا تحت عناوين إسلامية مدنية.

يقول عبد الهادي الدراجي:" وجّه الصدر بان كل من يحمل السلاح في هذا الاستعراض أو لبس زيا عسكريا فهو خارج عن هذا الاستعراض بل خارج عن التيار".

□ عن: نيويورك تايمز

البرلمان: مكاتب محلية لترويج دعاوى المتضررين من الجيش الأميركي

لجنة حقوق الإنسان تعاين فرص تفعيل قانون تعويض العراقيين

□ بغداد/ زينب صنكور

كشفت عضو لجنة حقوق الإنسان أشواق الجاف عن فتح مجالس المحافظات مكاتب لتسلم شكاوى المتضررين جراء العمليات العسكرية الاميركية ليتم تعويضهم، مبينة أن الأسبوع القادم سيتم طرح هذا الملف على مجلس النواب.

وكان البرلمان اقر الأسبوع الماضي دفع تعويضات للأميركيين الذين استخدمهم النظام السابق كدروع بشرية، كتسوية لدعاوى مواطنين اميركيين مرفوعة في محاكم الولايات الاميركية.

وقالت النائبة، أشواق الجاف، وهي نائبة عن ائتلاف الكتل الكردستانية، إن العمليات العسكرية الاميركية أدت إلى إعاقة واستشهاد عدد كبير من العراقيين، مشيرة إلى أن الدورة البرلمانية السابقة أقرت قانون تعويض العراقيين المتضررين لكنه لم يتم تفعيله.

وأضافت أن لجنة حقوق الإنسان الآن بصدد تعديل هذا القانون وتم توقيع أغلبية أعضاء البرلمان على تفعيل مكاتب مجالس المحافظات لتسلم الشكاوى، مشيرة إلى انه سوف يتم وضع آلية وصيغة قانونية لتطبيقه.

وتابعت الجاف: سيتم فتح مكاتب للمحاماة والدولة تتكفل بدفع أتعاب المحامين ومن ثم يتم رفع الدعاوى ضد القوات الاميركية.

في المقابل، اتهم رئيس لجنة حقوق الانسان والنائب عن تحالف الوسط سليم الجبوري الحكومة بعدم تبني الدعاوى الدولية بالمطالبة بتعويض العراقيين، مشيرا إلى أن التعويض يكون من أموال الدولة العراقية.

وقال الجبوري في تصريح للمدى إن هناك قانونا لتعويض المواطنين المتضررين من العمليات العسكرية للقوات الاميركية وتم إقراره في الدورة البرلمانية السابقة لكنه لحد الآن لم يتم تفعيله.

وأضاف أن التعويض سيكون من أموال الدولة بسبب التلكؤ من قبل الحكومة في عدم تبني دعاوى دولية تتعلق بالمطالبة بما أصابنا من ضرر وتجاهل الحكومة بطبيعة التزاماتها مع الدول الأخرى.

وأشار إلى أن اللجنة ستقوم باستدعاء اللجان المركزية المتخصصة لمعرفة أسباب تلكؤهم وتجاهل المتضررين من دون إيجاد سبل لتعويضهم والقانون ينص على التعويض.

من جانب آخر دعا النائب حسين الشعلان عن القائمة العراقية الحكومة إلى الإسراع في دفع التعويضات المالية المستحقة للمتضررين جراء العمليات العسكرية الاميركية والتفجيرات، مبدياً استغرابه من تأخير إطلاق الأموال التي أعلن عن تخصيصها في وقت سابق.

وقال الشعلان في تصريح صحفي إن تأخير تعويض المواطنين الذين تضرروا جراء العمليات العسكرية سواء التي قامت بها القوات العراقية أو الاميركية يضعف ثقتهم بالحكومة ويجعلهم يشعرون أنها تخلت عنهم، مشيرا إلى قراءة قانون التعويض في مجلس النواب لمرتين متتاليتين.

وأضاف أن واجب الحكومة تكريس وقتها لسن قوانين وإصدار قرارات لإنصاف هذه الشريحة الواسعة من العراقيين، ولا يوجد أي مبرر يؤدي إلى تأخير إطلاق الأموال بعد أن زادت عائدات البلاد المالية وأدت إلى رفع الموازنة العامة للدولة.

وكشف الشعلان عن وجود مطالبات لدى بعض جهات – لم يسمها – لتحديد ماهية التعويض وصنف المتضررين، وزاد بالقول إن تلك الجهات تريد أن تحدد المتضرر بأنه الشخص الذي تعرض إلى ضرر من قبل القوات الاميركية فقط وتتجاوز المتضررين جراء أعمال مسلحة قامت بها القوات الحكومية، مشددا على أنها دعوات غير مقبولة لان هؤلاء عراقيون أيضاً ويجب أن يعطوا حقهم كاملاً.

وأكد الشعلان أن أي تأخير في تعويض المتضررين سيولد حالة استياء لدى الشارع تجاه الحكومة ويدفع إلى تعقيد الوضع المعيشي لهذه الفئة.

وانتقد عضو قائمة التوافق العراقي والنائب عن تحالف الوسط محمد إقبال موافقة الحكومة على تعويض عدد من الأمريكيين جراء إصابتهم بأضرار نفسية في حرب الخليج الثانية ووصفها بالمعيبة.

وقال أن التعويضات التي وافقت على دفعها الحكومة لعدد من الأمريكيين الذين تقول أنهم أصيبوا بإضرار نفسية في حرب الخليج الثانية أمر مؤسف ومعيب، وهذا الأمر ليس من مسؤولية الحكومة وكان الأجدر بها أن تعوض آلاف العراقيين الذين شردوا وهجروا وقتلوا نتيجة ما فعله الاحتلال الأمريكي بهم.

وتابع إقبال في مسألة التعويضات، كان يجب اخذ رأي مجلس النواب بها وكذلك رأي الشارع العراقي كونه هو صاحب الحق الشرعي في التصرف بثروته.

ووصف عضو التوافق العراقي تعويض هؤلاء الأمريكيين بالأمر المضحك والمبكي في الوقت نفسه.

داعيا الحكومة إلى التراجع عن موافقتها بمسألة دفع التعويضات وألا سيكون رد الشارع عنيفا تجاه هذا الأمر.

وصوت مجلس النواب في جلسته الاعتيادية الستين التي عقدت برئاسة رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي وبحضور ١٦٧ نائبا السبت الماضي والتي شهدت تضييف وزير الخارجية هوشيار زيباري ووزير المالية رافع العيساوي ومحافظ البنك المركزي سنان الشبيبي، على اتفاقية تسوية المطالبات بين حكومة جمهورية العراق وحكومة الولايات المتحدة الاميركية كما أنهى القراءة الأولى والثانية لخمسة قوانين.

وقال بيان لمجلس النواب إن وزير الخارجية شدد في مستهل التضييف على أهمية الاتفاقية كونها تصب بمصلحة العراق وتعالج قضايا موروثة من زمن النظام السابق مما يتطلب من الحكومة الحالية حلها لافتا إلى عدم إمكانية التنصل عنها تحت مقولة إنها ارتكبت إبان النظام السابق لان القانون الدولي لا يبيح ذلك".

وبين زيباري وجود مجموعة كبيرة من الدعاوى ضد أفعال ارتكبها النظام السابق تبلغ قيمتها المالية بموجب قرارات المحاكم الاميركية أكثر من مليار ١٣٧ مليون حيث اتفقت الحكومة على التسوية بشكل سلمي من خلال إبرام اتفاقية تدفع بموجبها الحكومة مبالغ مالية للحكومة الاميركية تبلغ ٤٠٠ مليون دولار مقابل التزام اميركي بتأمين إنهاء أية مطالبات مرفوعة أمام المحاكم الاميركية وإبراء ذمة العراق أمام المواطنين الاميركيين وعدم تقبل فتح أية قضية أخرى أو إحالتها على الحكومة الاميركية وحصر التعويضات بدعاوى محددة.

البرلمان اقر الأسبوع الماضي دفع تعويضات للأميركيين الذين استخدمهم النظام السابق كدروع بشرية، كتسوية لدعاوى مواطنين اميركيين مرفوعة في محاكم الولايات الاميركية

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون